

Distr.: General
13 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (هـ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فانيسا غوميش (البرتغال)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٥ (انظر A/61/424، الفقرة ٢). وأُتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلستين ٢٠ و ٢٥، المعقودتين في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. و يرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين للجلستين (A/C.2/61/SR.20 و 25).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.2/61/L.11 و Rev.1

٢ - في الجلسة ٢٠ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل بيلاروس باسم الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا و بيلاروس وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا مشروع قرار بعنوان "دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي" (A/C.2/61/L.11)، نصه كما يلي:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرمز A/61/424 و Add.1-5.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٥/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٤٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

”وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدها في دورتها الستين والتي تتضمن أحكاماً تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

”وإذ تؤكد من جديد ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد في هذا الصدد على أهمية ضمان تهيئة بيئة دولية مواتية لذلك،

”وإذ ترحب بالتقدم المحرز في تلك البلدان صوب إدخال إصلاحات موجهة نحو اقتصادات السوق وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بجملة وسائل منها سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والحكم الرشيد وسيادة القانون، وإذ تلاحظ الحاجة إلى إدامة تلك الاتجاهات الإيجابية،

”وإذ تلاحظ أن هذا التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أبطأ، مما أسفر عن تدني المستويات الإنمائية الإجمالية وتدني نصيب الفرد من الدخل،

”وإذ تأخذ في اعتبارها أن مستويات الفقر لا زالت مرتفعة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما في المناطق الريفية،

”وإذ تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم جهودها الرامية إلى إدخال إصلاحات تركز على السوق، وبناء المؤسسات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحقيق الاستقرار على صعيد

الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولضمان دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

”وإذ تسلم على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة، بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاستجابة بشكل أنسب لما تنطوي عليه من تحديات،

”وإذ تسلم أيضا بالحاجة المستمرة إلى تهيئة الظروف المواتية لنفاذ صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

”وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تؤكد ضرورة تهيئة بيئة مواتية، داخليا ودوليا، لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان،

”وإذ تسلم بالدور الذي يمكن للقطاع الخاص القيام به في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وفي دمجها في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد أهمية تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص والأعمال الحرة،

”وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام،

”١ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

”٢ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويد تلك الحكومات بالمساعدة التقنية الموجهة الكبيرة، وذلك بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات التي تركز على السوق، مما يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف إدامة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان وعكس أي اتجاهات نحو تراجع هذه التنمية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة القيام بذلك؛

٣ - تشدد في هذا الصدد على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة جملة أمور، منها الأحكام ذات الصلة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطبة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ('خطة جوهانسبرغ للتنفيذ')؛

٤ - تؤكد ضرورة تركيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على البلدان التي تواجه صعوبات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ الإصلاحات التي تركز على السوق، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحسين الإدارة والقدرات المؤسسية حتى يتسنى لها الاستفادة من المساعدة بشكل أكثر فعالية؛

٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال تنفيذ السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، بجملة وسائل منها تشجيع التنافس والإصلاح التنظيمي واحترام حقوق الملكية وتنفيذ العقود بشكل سريع، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة إبراز النماذج الناجحة باعتبارها ممارسات جيدة؛

٦ - ترحب أيضاً بتطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تحقيق المزيد من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الحوار مع منظمات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي التي تضم بلداناً ذات اقتصاد في مرحلة انتقالية، وإلى زيادة دعمها لها؛

٧ - تؤكد الحاجة إلى توسيع وتعزيز اشتراك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرار الاقتصادي العالمي ووضع معايير، وتشدد، تحقيقاً لتلك الغاية، على أهمية استمرار الجهود الرامية إلى إصلاح البنيان المالي الدولي، وتشير إلى أن تحسين قدرة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على إسماع صوتها في مؤسسات بريتون وودز وتعزيز مشاركتها فيها لا يزال من الشواغل المستمرة، وتدعو إلى إحراز المزيد من التقدم الفعال في هذا المجال؛

٨ - تسلّم بأهمية تطوير الهياكل الأساسية من أجل تنويع اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وزيادة مكاسبها من التجارة، وتشجع الحكومات،

والأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على دعم الجهود الرامية إلى تطوير تلك الهياكل الأساسية؛

”٩ - تشدد على أهمية تيسير انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة الفقرة ٢١ من القرار ١٨٢/٥٥ والتطورات اللاحقة؛

”١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور الوثيق مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن، في جملة أمور، توصيات جوهرية تشمل توصيات بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وتلك البلدان وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.“

٣ - وفي الجلسة ٢٥ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي“ (A/C.2/61/L.11/Rev.1) قدمه الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وإستونيا وألمانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس وتركمانستان وتركيا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا وجورجيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وصربيا وطاجيكستان وفرنسا وفنلندا وقبرص وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا ومنغوليا والنمسا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان. وفي وقت لاحق انضمت إسرائيل وشيلي ومولدوفا إلى مقدمي مشروع القرار.

٤ - وفي الجلسة نفسها أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.11/Rev.1 (انظر الفقرة ٩).

٦ - وعقب اعتماد مشروع القرار أدلى ممثل الجمهورية التشيكية ببيان، أيضا باسم إستونيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا (انظر A/C.2/61/SR.25).

٧ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى نائب رئيسة اللجنة، السيد أبو بكر صادق باري (السنغال) ببيان (انظر A/C.2/61/SR.25).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٥/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٤٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدها في دورتها الستين والتي تتضمن أحكاماً تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد في هذا الصدد على أهمية ضمان تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لذلك،

وإذ تلاحظ أن بعض هذه البلدان قد تطور وضعها من كونها اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات سوقية عاملة،

وإذ تلاحظ أيضاً أن هذا التقدم قد تم بوتيرة أبطأ في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مما أسفر عن تدني المستويات الإنمائية الإجمالية وتدني مستوى دخل الفرد،

وإذ تأخذ في اعتبارها أنه رغم إحراز بعض التقدم في مكافحة الفقر، لا زالت مستويات الفقر مرتفعة في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما في المناطق الريفية،

وإذ تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم جهودها الرامية إلى إدخال إصلاحات تركز على السوق، وبناء المؤسسات،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

وتطوير الهياكل الأساسية، وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولضمان دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلم على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة، بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاستجابة بشكل أنسب لما تنطوي عليه من تحديات،

وإذ تسلم أيضا بالدور الذي يؤديه القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لتلك البلدان وفي دمجها في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد أهمية مواصلة بذل الجهود لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص والأعمال الحرة،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة المستمرة إلى تهيئة الظروف المواتية لنفاذ صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تؤكد ضرورة تهيئة بيئة مواتية، داخليا ودوليا، لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٢)،

١ - **ترحب بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛**

٢ - **تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويد تلك الحكومات بالمساعدة التقنية الموجهة الكبيرة أو ذلك بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات التي تركز على السوق، مما يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف إدامة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان وعكس أي اتجاهات نحو تراجع هذه التنمية، وتدعو مؤسسات بریتون وودز إلى مواصلة القيام بذلك؛**

٣ - **تشدد في هذا الصدد على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة جملة أمور، منها الأحكام ذات الصلة في توافق**

آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطّة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطّة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)؛

٤ - تؤكد ضرورة أن تركز المساعدة الدولية المقدمة، في نفس الوقت الذي تدعم فيه الجهود والموارد المحلية وتكملها، على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تواجه صعوبات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ الإصلاحات التي تركز على السوق، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتقدم الذي أحرزته في مجال تنفيذ السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، بجملة وسائل منها تشجيع التنافس والإصلاح التنظيمي والحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد واحترام حقوق الملكية وتنفيذ العقود بشكل سريع، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة إبراز النماذج الناجحة باعتبارها ممارسات جيدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز إلى القيام بذلك؛

٦ - ترحب أيضاً في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين الحكم والقدرات المؤسسية لديها، مما يسهم في استخدامها بمزيد من الفعالية؛

٧ - تشجع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مواصلة تنفيذ تدابير لإدامة وتعزيز الاتجاهات الإيجابية المذكورة أعلاه وتحسين هذه التدابير، عند الاقتضاء؛

٨ - ترحب بتطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تحقيق المزيد من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الحوار مع منظمات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، التي تضم عضويتها بلدانا ذات اقتصاد يمر

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

بمرحلة انتقالية، وتشمل جهودها مساعدة أعضائها على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي، وإلى زيادة دعمها لتلك المنظمات؛

٩ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع معايير، وتشدد، تحقيقاً لتلك الغاية، على أهمية استمرار الجهود الرامية إلى إصلاح البنية المالية الدولي؛

١٠ - **تسلم بأهمية** تطوير الهياكل الأساسية من أجل تنويع اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة مكاسبها من التجارة، وتشجع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على دعم الجهود الرامية إلى تطوير الهياكل الأساسية في هذا الشأن؛

١١ - **تؤكد من جديد** الالتزام بالعمل على تعجيل وتيسير انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية، بما يتسق مع معاييرها، تسليماً منها بأهمية الاندماج العالمي في النظام التجاري العالمي الذي يقوم على أساس القواعد؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور الوثيق مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن، في جملة أمور، توصيات جوهرية، تشمل توصيات بشأن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وتلك البلدان وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.